الأمم المتحدة

A/HRC/25/L.1

الجمعية العامة

Distr.: Limited
11 March 2014
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة الخامسة والعشرون
البند ٢ من جدول الأعمال
التقرير السنوي لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان
وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

الجبل الأسود، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موريشيوس*، الولايات المتحدة الأمريكية: مشروع قرار

.../٢٥
تعزيز المصالحة والمساءلة وحقوق الإنسان في سري لانكا

إن مجلس حقوق الإنسان،

إذ يؤكد من جديد مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه،

وإذ يسترشد بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان وغير ذلك من الصكوك ذات الصلة،

وإذ يضع في اعتباره قرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠ المؤرخ ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٦،

وإذ يشير إلى قراري مجلس حقوق الإنسان ١/٥ بشأن بناء مؤسسات المجلس و٢/٥ بشأن مدونة قواعد السلوك لأصحاب الولايات في إطار الإجراءات الخاصة، المؤرخين ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٧،

وإذ يشير أيضاً إلى قراري مجلس حقوق الإنسان ٢/١٩ المؤرخ ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٢ و١/٢٢ المؤرخ ٢١ آذار/مارس ٢٠١٣ بشأن تعزيز المصالحة والمساءلة في سري لانكا،

* دولة غير عضو في مجلس حقوق الإنسان.

(A) GE.14-11958 130314 130314

1411958

الرجاء إعادة الاستعمال

وإذ يؤكد من جديد مسؤولية كل دولة عن ضمان تمتع سكانها كافة تمتعاً كاملاً بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية،

وإذ يؤكد من جديد أيضاً أن على الدول أن تكفل اتفاق أي تدبير تتخذه لمكافحة الإرهاب مع التزاماتها بموجب القانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين والقانون الدولي الإنساني، حسب الاقتضاء،

وإذ يعرب عن دعمه لكافة السريلانكيين من أجل التمتع بحقوقهم، دونما اعتبار للدين أو المعتقد أو الأصل القومي، في وطن موحد يعمه السلام،

وإذ يرحب ويقر بالتقدم الذي أحرزته حكومة سري لانكا في إعادة بناء الهياكل الأساسية وإزالة الألغام وإعادة توطين معظم المشردين داخلياً، وإذ يلاحظ مع ذلك أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله في مجالات العدالة والمصالحة ونزع السلاح، واستعادة سبل العيش وإذ يشدد على أهمية المشاركة الكاملة للسكان المحليين، بمن فيهم ممثلو المجتمع المدني والأقليات، في هذه الجهود،

وإذ يرحب بنجاح انتخابات مجالس المحافظات المنظمة في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، ولا سيما الإقبال الكبير والمشاركة على صعيد المحافظات الثلاث كلها، على أنه يلاحظ بقلق التقارير التي تفيد بوقوع أعمال عنف متصلة بالانتخابات، فضلاً عن ترهيب الناخبين والمرشحين،

وإذ يعرب عن تقديره لما بذلته حكومة سري لانكا من جهود لتيسير زيارة مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ويرحب بزيارة المفوضة السامية إلى سري لانكا في آب/أغسطس ٢٠١٣،

وإذ يعرب عن بالغ قلقه إزاء الروايات التي تفيد بوقوع أعمال تخويف وانتقام ضد أفراد المجتمع المدني، بمن فيهم أولئك الذين قابلوا المفوضة السامية أثناء زيارتها،

وإذ يعرب عن قلقه البالغ إزاء استمرار ورود تقارير عن انتهاكات حقوق الإنسان في سري لانكا، بما يشمل العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، وحالات الاختفاء القسري، وأعمال القتل خارج نطاق القضاء، والتعذيب، وانتهاكات الحق في حرية التعبير والحق في تكوين الجمعيات والتجمع السلمي، إلى جانب تخويف المدافعين عن حقوق الإنسان وأفراد المجتمع المدني والصحفيين والانتقام منهم، وتهديد استقلال القضاء وسيادة القانون،

وإذ تثير جزعه الزيادة السريعة في أعمال العنف والتمييز القائمة على أساس الدين أو المعتقد، ولا سيما ضد أفراد الأقليات الدينية في سري لانكا، بما في ذلك الهندوس والمسلمون والمسيحيون،

وإذ يهيب بحكومة سري لانكا أن تفي بالتزاماتها العامة، بما فيها الالتزامات المتعلقة بنقل السلطة السياسية، وهو أمر ضروري لإتمام المصالحة وتمتع سكان البلد كافة تمتعاً كاملاً بحقوق الإنسان،

وإذ يحيط علماً بتقرير اللجنة المعنية بالدروس المستفادة والمصالحة في سري لانكا واستنتاجاتها وتوصياتها، ويقر بما يمكن أن تسهم به في عملية المصالحة الوطنية في سري لانكا،

وإذ يشير إلى التوصيات البنّاءة الواردة في تقرير اللجنة، بما في ذلك ضرورة إجراء تحقيق ذي مصداقية في الادعاءات المنتشرة بشأن أعمال القتل خارج نطاق القضاء وحالات الاختفاء القسري، وجعل شمال سري لانكا منطقة منزوعة السلاح، واستخدام آليات محايدة لتسوية المنازعات المتعلقة بالأراضي، وإعادة تقييم سياسات الاحتجاز، وتعزيز المؤسسات المدنية التي كانت مستقلة في السابق، والتوصل إلى تسوية سياسية بشأن نقل السلطة إلى المحافظات، وتعزيز وحماية حق جميع الأشخاص في حرية التعبير، وإجراء إصلاحات تضمن سيادة القانون،

وإذ يحيط علماً بخطة العمل الوطنية التي وضعتها حكومة سري لانكا لتنفيذ توصيات اللجنة المعنية بالدروس المستفادة والمصالحة وبالتزاماتها المعلنة استجابة لاستنتاجات اللجنة وتوصياتها،

وإذ يكرر التأكيد على أن خطة العمل الوطنية لا تعالج بصورة كافية جميع استنتاجات اللجنة وتوصياتها البناءة، ويشجع حكومة سري لانكا على توسيع نطاق هذه الخطة لكي تعالج بما فيه الكفاية جميع العناصر الواردة في تقرير اللجنة،

وإذ يكرر بقلق أن خطة العمل الوطنية وتقرير اللجنة لا يعالجان بما فيه الكفاية الادعاءات الخطيرة المتعلقة بانتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني،

وإذ يشدِّد على أهمية الأخذ بنهج شامل بشأن العدالة الانتقالية تُدمَج فيه المجموعة الكاملة من التدابير القضائية وغير القضائية، بما في ذلك، في جملة أمور، عمليات الملاحقة القضائية الفردية، وعمليات الجبر، وتقصي الحقائق، والإصلاح المؤسسي، وتدقيق اختيار الموظفين والمسؤولين الحكوميين، أو مزيج من هذه التدابير يجري تصوُّره على النحو المناسب، من أجل التوصل، في جملة أمور، إلى ضمان المساءلة، وإقامة العدل، وتوفير سبل انتصاف للضحايا، وتعزيز رأب الصدع والمصالحة، وإقامة رقابة مستقلة على المنظومة الأمنية، واستعادة الثقة بمؤسسات الدولة، وتعزيز سيادة القانون، وفقاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان، وذلك من باب الحرص على منع تكرار هذه الانتهاكات والتجاوزات،

وإذ يؤكد على أن عمليات تقصي الحقائق، ومنها لجان الحقيقة والمصالحة، التي تحقق في أنماط انتهاكات حقوق الإنسان في الماضي وأسبابها وعواقبها، هي أدوات هامة يمكن أن تكمِّل المسارات القضائية، ويتعين عند وضع هذه الآليات أن تُصمَّم في سياق مجتمعي محدد وأن تُبنى على مشاورات وطنية واسعة يُشرك فيها الضحايا والمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية،

وإذ يشير إلى مسؤولية الدول عن الامتثال لالتزاماتها ذات الصلة بالموضوع فيما يتعلق بمقاضاة المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني التي تشكل جرائم بموجب القانون الدولي وذلك بقصد إنهاء الإفلات من العقاب،

وإذ يشير أيضاً إلى الاستنتاج الذي خلصت إليه المفوضة السامية بأن الآليات الوطنية قد أخفقت باستمرار في التوصل إلى الحقيقة وإقامة العدل، ويشير إلى توصية المفوضة السامية بأن ينشئ مجلس حقوق الإنسان آلية تحقيق دولية من أجل زيادة التحقيق في الانتهاكات المزعومة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني ورصد عمليات المساءلة الداخلية،

وإذ يشجع حكومة سري لانكا على تكثيف حواراها وتعاونها مع المفوضية السامية، بما يشمل مجال المساعدة التقنية،

١- *يرحب* بالتقرير الشفوي التكميلي الذي قدمته مفوضة الأمم المتحدة السامية إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الرابعة والعشرين[(١)]، وبالتقرير الذي أعقبه والمقدم من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بشأن تعزيز المصالحة والمساءلة في سري لانكا[(٢)] والتوصيات والاستنتاجات الواردة فيه، بما في ذلك ما يتعلق منها بإنشاء آلية لتقصي الحقائق ورسم سياسة وطنية عامة للتعويضات باعتبار ذلك جزءاً لا يتجزأ من نهج أكثر شمولاً واحتواء للجميع لتحقيق العدالة الانتقالية؛

٢- *يهيب* بحكومة سري لانكا أن تجري تحقيقاً مستقلاً ذي مصداقية في الادعاءات المتعلقة بانتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بحسب الاقتضاء؛ وتحاسب المسؤولين عن ارتكاب هذه الانتهاكات؛ وتضع حداً لحوادث انتهاكات حقوق الإنسان في سري لانكا وتجاوزاتها المستمرة؛ وتنفذ التوصيات التي تتضمنها تقارير المفوضية السامية؛

٣- *يُكرر طلبه* إلى حكومة سري لانكا بأن تنفذ بفعالية التوصيات البناءة المقدمة في تقرير اللجنة المعنية بالدروس المستفادة والمصالحة، وأن تتخذ جميع الخطوات الإضافية الضرورية للوفاء بالتزاماتها القانونية ذات الصلة وبتعهدها باتخاذ إجراءات مستقلة وموثوق بها تكفل لمواطني سري لانكا جميعهم العدالة والإنصاف والمساءلة والمصالحة؛

٤- *يحث* حكومة سري لانكا على أن تحقق في جميع الاعتداءات، التي ينفذها أفراد وجماعات، على المعابد والمساجد والكنائس، وأن تتخذ الخطوات اللازمة لمنع الهجمات في المستقبل، ويهيب بالحكومة أن تجري تحقيقاً في الهجمات التي تشن على أماكن العبادة والصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان وأفراد الأقليات الدينية وغيرهم من أفراد المجتمع المدني، وأن تحاسب الجناة؛

---

(١) انظر A/HRC/24/CRP.3/Rev.1.

(٢) A/HRC/25/23.

٥- *يهيب* بحكومة سري لانكا أن تعلن نتائج تحقيقاتها في الانتهاكات المزعومة من جانب قوات الأمن، بما في ذلك الهجوم الذي شن على المتظاهرين غير المسلحين في ويليويريا في ١ آب/أغسطس ٢٠١٣، وكذا تقرير محكمة التحقيق التابعة لجيش سري لانكا لعام ٢٠١٣؛

٦- *يشجع* حكومة سري لانكا على أن تمنح مجلس المحافظة الشمالية وكبير وزرائه ما يلزم للحكم من موارد وسلطة، على نحو ما ينص عليه على سبيل الإلزام التعديل الثالث عشر لدستور سري لانكا؛

٧- *يرحب* بقرار حكومة سري لانكا تيسير زيارة المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخلياً وتوجيه دعوة إلى المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين، ويشجع الحكومة على التعاون مع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة وعلى الرد رسمياً على طلباتهم التي لم يبت فيها، بوسائل منها تحديد مواعيد وفتح الباب أمامهم؛

٨- *يرحب* بالتوصيات والاستنتاجات الصادرة عن المفوضة السامية بشأن ضرورة إجراء تحقيق دولي مستقل وذي مصداقية في ظل عدم وجود عملية وطنية ذات مصداقية ولها نتائج ملموسة، ويطلب إلى المفوضية السامية أن تجري تقييماً لمدى التقدم المحرز نحو تحقيق المساءلة والمصالحة، وترصد العمليات الوطنية ذات الصلة، وتحقق في الانتهاكات والتجاوزات المزعومة لحقوق الإنسان وما يتصل بذلك من جرائم مرتكبة من جانب كلا الطرفين في سري لانكا، على أن يساهم في ذلك، حسب الاقتضاء، المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة المعنيون، وتقدم إلى مجلس حقوق الإنسان تقريراً شفوياً محدّثاً في دورته السابعة والعشرين، وتقريراً شاملاً تليه مناقشة بشأن تنفيذ هذا القرار في دورته الثامنة والعشرين؛

٩- *يشجع* المفوضية السامية والمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة المعنيين على تقديم المشورة والمساعدة التقنية بشأن تنفيذ الخطوات المذكورة أعلاه؛

١٠- *يهيب* بحكومة سري لانكا أن تتعاون مع المفوضية السامية على تنفيذ هذا القرار.